

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٧

يربط موازنة الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية

للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية
للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٧١٩٧٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة ملايين ومائة وسبعة
وتسعون ألف جنيه) وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٧ بمبلغ ٥٩٢٥٠٠٠٠ جنيه
(فقط وقدره خمسة ملايين وتسعمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) موزعة على الأبواب
التالية :

(أ) جملة الباب الأول - أجور بمبلغ ٩٦٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٤٩٦٥٠٠٠٠ جنيه ،
منه مبلغ ٢٩٤٠٠٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ١٢٧٢٠٠٠٠ جنيه
(فقط وقدره مليون ومائتان واثنان وسبعون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الثالث - استخدامات استثمارية بمبلغ ٦٤٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع - تحويلات رأسمالية بمبلغ ٦٣٢٠٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٥٩٢٥٠٠٠٠ جنيه
(فقط وقدره خمسة ملايين وتسعمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) بالباب الثاني -
الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية .

وإبعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ١٢٧٢٠٠٠ جنييه
(فقط وقدره مليون ومائتان واثنان وسبعون ألف جنييه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) حملة الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ جنييه .

(ب) حملة الباب الرابع - قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٥٧٢٠٠٠٠ جنييه قروض
من بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة
المالية ١٩٨٨/٨٧ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات
الاستثمارية) إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يقوضه تعديله موازنة الهيئة بما ينحصر لها من الاعتمادات
الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة وزارة
المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٨٧ .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى القعدة سنة ١٤٠٧ (٢٨ يونيو سنة ١٩٨٧)

حسنى مبارك

بيان موازنة الطبيعة العامة لشؤون المعارض والأسواق اللورية
للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

البيان		البيان	
١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
-	-	٨٤٥٠٠٠	٩٦٠٠٠٠
٥٧٢٥٠٠٠	٥٩٢٥٠٠٠	٤٨٨٠٠٠٠	٤٩٦٥٠٠٠
٥٧٢٥٠٠٠	٥٩٢٥٠٠٠	٥٧٢٥٠٠٠	٥٩٢٥٠٠٠
٢٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٥٣٥٠٠٠	٦٤٠٠٠٠
٥١٧٠٠٠	٥٧٢٠٠٠	٤٣٢٠٠٠	٦٣٢٠٠٠
١١٦٧٠٠٠	١٢٧٢٠٠٠	١١٦٧٠٠٠	١٢٧٢٠٠٠
٦٨٩٢٠٠٠	٧١٩٧٠٠٠	٦٨٩٢٠٠٠	٧١٩٧٠٠٠
البيان		البيان	
جمله الإيرادات الجارية ... باب ١ - إيرادات سيادية ... باب ٢ - إيرادات جارية وتخويلات جارية ...		جمله الاستخدامات الجارية ... باب ١ - أجور ... باب ٢ - نفقات جارية وتخويلات جارية (سهه مبلغ ٢٩٤٠٠٠٠٠ فائض المحو مة)	
جمله الإيرادات الجارية ...		جمله الاستخدامات الجارية ...	
باب ٣ - إيرادات وأسماية متنوثة		باب ٣ - استخدامات استشارية ...	
باب ٤ - فروض وتسهيلات ائتمانية		باب ٤ - تخويلات وأسماية ...	
جمله الإيرادات الرأسمالية ...		جمله الاستخدامات الرأسمالية ...	
إجمالي الإيرادات ...		إجمالي الاستخدامات ...	